من مسائل النعت المشكلة في التعبير القرآني
في ضوء التفسير الكبير للرازي دراسة وتحليل

Ahmed Jumaa Mahmood AL-HITY

Doç. Dr., Ankara Ünv., İlahiyat Fakültesi,
Temel İslâm Bilimleri Bölümü

Özet

Razi Tefsiri Işığında Kur'anî Üslupta Sıfat Sorunu

Kur'an'da üslup tartışmaları meselsi bazı Kur'an ayetlerinde ilk bakışta sıfat konusunda dil hataları olduğu izlenimi sebebiyledir. Bazı Kur'an ayetlerinde marife bir isme nekra, nekra bir isme marife bir sıfat gelmesi, müzekker ismin müennes bir isimle, müennes bir ismin müzekker bir isimle nitelenmesi, nitelemelerde nicelik yönünden yaygın kurala aykırı kullanımlar, sıfatın mevsufuna izafe edilmesi gibi kullanımlara rastlanmaktadır. Nahivcilere göre bütün bunlar caizdir. Araştırmacıları bu konuda hataya sevk eden aceleci davranmalarıdır. Konuyla ilgili ulaştığım bilgilerin çoğu tefsir kitaplarında mevcuttur. Dilcilere ve tefsircilere göre Kur'an'da dil hatası yoktur. Hata olduğu izlenimi veren ayetler Arapçanın üslup genişliğinin bir neticesidir.

Anahtar Kelimeler: Razi Tefsiri, Sıfat, Dil hatalar, Kur'an.

Abstract

Of Epithet (Adjective) Problem Issues in the Qur'anic Expression in Light of the Significant Interpretation (Al-Tafseer Al-Kabeer) of Al-Razzi

I had chosen the title above for my research in which I focused my study on some issues that may create some

feeling in the soul because they were mentioned in the Koran. Mention of such expressions in the holy Book of Allah (Quran) is surprising at first sight. That is because apparently some verses suggest breaking expression of some Arabic Grammar rules. Some of which, for example, describe the known name with unknown adjective. Some expressions suggest otherwise. Others, look as if plural adjective were used to describe a singular prescribed, while some say otherwise. Moreover, some other people thought that the feminine description characterized by male adjective in the Holy Quran, and capacity was added to subjoin.

All above examples are not only unacceptable by Arabic grammarians, but forbidden in Arabic language. So, I found that is very interesting to study these issues because I know that there is no way to find any contradiction between Quran and Arabic grammar.

My deep study of all above cases shows that there is no contrariety between Quran and Arabic grammar or language. It is found that all these issues were stopped on by the commentators of Quran and the people of the language and they reported that was not contrary not only to Arabic grammar nor language, but that Qur'an deliberately used such expressions to show the extent of Arabic Language and wideness of its usage, which some of us think that can be confined up to a certain degree.

Keywords: al-Tafseer al-Razzi, Adjective, Problem Issues in the Qur'anic Expression.

Kurte

Di Bin Ronahiya Tefsîra Razî de, di Şêwaza Qûranî de Pirsgirêka Rengdêran

Mijara nîqaşên şêwazî yên di Qûranê de, di serî de wisa xuya dike ku ji ber hinek ayetên Qûranê ye ku çewtiyên ziman tê de hene û ew jî ji ber bikaranîna rengdêran e. Di hinek ayetên Qûranê de bikaranînên bi vî rengî hene ku navdêreke diyarkirî bi nediyarî tê tarîfkirin; navdêreke

nediyar bi rengdêreke diyar tê tarîfkirin; navdêreke nêr bi navdêreke mê û navdêreke mê bi navdêreke nêr tê tarîfkirin; di diyarkirinan de bikaranînên li derveyî rêz û rêçikên tê zanîn tê bikaranîn û ketina rengdêrê ya şûna ravebera xwe. Tiştê ku berê lêkolîneran dide çewtiyê ew e ku ecele dikin. Piraniya agahiyên ku ez gihîştimê di kitêbên tefsîrê de hene. Li gorî zimannas û tefsîrzanan di Qûranê çewtiyên ziman tune ne. Ayetên ku çewtî di wan de xuya dikin, ji ber berfirehiya şêwazî ya erebî ne.

Peyvên Sereke: Tefsîra Razî, rengdêr, çewtiyên zimên, Qûran.

الملخص

عنوان اخترته لبحثي الذي جعلته في بعض المسائل التي تثير في النفس شيئا لأنها وردت في القرآن الكريم، وورودها في كتاب الله تعالى يحمل على الدهشة في أول وهلة عند قراءتها، لأن ظاهر بعض الآيات يوحي بمخالفة تعبيرها للنحو العربي وقواعده، فمنها ما يقول بنعت المعرفة بالنكرة، ومنها ما يوحي بعكس ذلك، وبعضها يضع في النفس أن المفرد وصف بالجمع وبعضها يقول بعكس ذلك، فضلا عن أن بعضها يقول بأن المؤنث وصف بالمذكر في القرآن الكريم وأن الصفة أضيفت إلى موصوفها، وكل ذلك لايجوز عند النحاة.وهو ذا ماحملني إلى بحثها، ولدى البحث وجدت أن التسرع هو الذي خلق في نفس المتسرعين هذا الظن، فكل ما ذكرت من مسائل وقف عندها المفسرون وأهل اللغة وبينوا أنه لم يكن مخالفا لا للنحو العربي ولا للغة، بل إن التعبير القرآني عمد إلى ما عمد من تعبير ليبين سعة اللغة وسعة استخدامها الذي يظن بعضنا أنه يمكن حصره بحدود ما يعرفه المتسرعون.

الكلمات المفتاحية: تفسير الرازي، الصفة، الأخطاء اللغوية، الأخطاء النحوية.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: فمصيبة القرآن الكريم في جهل من يقرأه، ومن يتعمد ادعاء الخطأ في تعبيره للنيل منه، وفي بحثي (من مسائل العطف المشكلة في التعبير القرآني في ضوء التفسير الكبير للرازي) ذكرت كلاما قاله المدعو (هاشم العربي)، ومفاده أن في لغة القرآن مخالفة

لقواعد النحو العربي، ولم يكن لكلامه صدى ولاسيما بعد أن تبين أن اسمه الذي ذكر به ما هو إلا حيلة أراد بها التخفي لينفث سمه؛ إذ تبين أنه أحد القساوسة المارقين الحاقدين، وثمة من راق له التأسي بهذا الحاقد، مستغلا لبس العمامة لينشر افتراءه، إنه المدعو (أحمد القبانجي) الذي عمد إلى الطعن في القرآن الكريم في محافل عديدة، ولم يحسن تمرير ماأراده لقصور فاضح في فهمه ولجهله المطبق في فنون اللغة العربية وأساليبها؛ إذ كان من محاولاته البائسة أنه كبر على فهمه أن يقول الله تعالى: "نار الله الموقدة"، فيقول (هي نار يعني أنها موقدة؛ فلِمَ يقول "موقدة"؟ إذن فهذا خطأ في التعبير وهذا ليس من كلام الله)، وقد اخترت هذا الاعتراض منه لأنه من أمثلة النعت، وهو مما تناولته في بحثي الذي سيكون محاولة لإلقام هذا وأمثاله الحجر الذي يستحقه، وهو الذي سميته (من مسائل النعت المشكلة في التعبير القرآني في ضوء التفسير الكبير للرازي)، واختياري له هذا الاسم؛ لأنه تناول بعض مسائل النعت التي يشكل فهمها على من يقرأها لأول وهلة، أو من كانت بضاعته في النحو قليلة، وجعلت التفسير الكبير ميدان بحثها؛ لأن الرازي كان قد وقف عند هذه المسائل ليبين أن ما يصعب فهمه ويحمل على إيكال التهم لكتاب الله تعالى لم يحد عن قواعد اللغة العربية وفنونها، وقد تم بحث هذا الموضوع في سبع مسائل جعلت عناوينها على وفق الفهم الذي قد يخطر ببال المتسرعين أو المتربصين، فالمسألة الأولى، كان عنوانها: نعت المعرفة بالنكرة، والمسألة الثانية، كانت بعنوان نعت النكرة بالمعرفة، والثالثة: نعت المفرد بالجمع، أما الرابعة، فعنوانها: نعت الجمع بالمفرد، وأما الخامسة فهي بعنوان نعت المؤنث بالمذكر، وأما السادسة فقد جعلت عنوانها: إضافة النعت إلى المنعوت، والأخيرة التي بحثتها كانت بعنوان: ذكر النعت من غير فائدة، وها هي كل مسألة تقول من عنوانها أن الأمر مشكل لمخالفتها قواعد النحو التي عرفت في النعت، لكن التصدي لبحثها من الرازي وغيره جعل توجيهها يقول: إن كل ما يظنه الجاهلون، وكل ما عمد إليه المبطلون للطعن في كتابنا العظيم، هو مساير للغة العربية ورقي تعبيرها الذي لم يتمثل كما تمثل في لغة القرآن الكريم، وللمشككين والمتسرعين يقال:

ما ضرَّ شمسَ الضحى والشمسُ طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

فأرجو أن أكون موفقا في بحث هذه المسائل وأن يكون عرضها محاولة متواضعة في الدفاع عن القرآن الكريم.

والله ولي التوفيق

أ.م.د. أحمد جمعة محمود الهيتي

تركيا ـ أنقرة

المسألة الأولى: نعت المعرفة بالنكرة

لقدذكر عند النحويين أن الصفة المشبهة ـ كما يقول سيبويه ـ لا تتعرف وإن أضيفت إلى معرفة، (الكتاب، 42/1؛ شرح ابن يعيش، 126/2) وهذا الأمر جعل الرازي يقف عند قوله تعالى: {تَنزِيلُ ٱلْكِتَابِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ}، {غَافِرِ ٱلذَّنبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِي ٱلطَّوْلِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ} (غافر: 2، 3) إذ استوقفه مجيء (شديد العقاب) الصفة المشبهة نعتا لـ (الله)، فقال: "البحث الأول: في هذه الآية سؤال: وهو أن قوله: {شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ} يصلح أن يكون نعتاً للنكرة ولا يصلح أن يكون نعتاً للمعرفة تقول مررت برجل شديد البطش، ولا تقول مررت بعبد الله شديد البطش، وقوله (الله) اسم علم فيكون معرفة، فكيف يجوز وصفه بكونه شديد العقاب مع أنه لا يصلح إلا أن يجعل وصفاً للنكرة؟ قالوا وهذا بخلاف قولنا غافر الذنب وقابل التوب لأنه ليس المراد منهما حدوث هذين الفعلين وأنه يغفر الذنب ويقبل التوبة الآن أو غداً، وإنما أريد ثبوت ذلك ودوامه، فكان حكمهما حكم إله الخلق ورب العرش، وأما {شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ} فمشكل لأنه في تقدير شديد عقابه فيكون نكرة فلا يصح جعله صفة للمعرفة، وهذا تقرير السؤال، وأجيب عنه بوجوه، الأول: أن هذه الصفة وإن كانت نكرة إلا أنها لما ذكرت مع سائر الصفات التي هي معارف حسن ذكرها كما في قوله: {وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ*ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ*فَعَّالٌ لّمَا يُرِيدُ} (البروج: 14 ـ 16) والثاني: قال الزجاج (معاني الزجاج، 366/4) إن خفض {شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ} على البدل، لأن جعل النكرة بدلاً من المعرفة وبالعكس أمر جائز، واعترضوا عليه بأن جعله وحده بدلاً من الصفات فيه نبوّ

ظاهر الثالث: أنه لا نزاع في أن قوله: {غَافِرِ ٱلذَّنبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ} يحسن جعلهما صفة، وإنما كان كذلك لأنهما مفيدان معنى الدوام والاستمرار، فكذلك قوله {شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ} يفيد معنى الدوام والاستمرار، لأن صفات الله تعالى منزّهة عن الحدوث والتجدد، فكونه {شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ} معناه كونه بحيث يشتد عقابه، وهذا المعنى حاصل أبداً، وغير موصوف بأنه حصل بعد أن لم يكن كذلك، فهذا ما قيل في هذا الباب." (التفسير الكبير، 28/27) ودلالة الدوام في شديد العقاب التي سوغت إعرابها نعتا عنده لم أجد من قال بها غيره، وقد أخطأ فيها أبو حيان فهم مراده، فتجرأ على الطعن بالفخر الرازي، فقال بعد أن غابت الدقة عن نقله لنص توجيهه: "وهذا كلام من لم يقف على علم النحو، ولانظر فيه، ويلزمه أن يكون حكيم عليم من قوله: {من لدن حكيم عليم}، (النمل: 6) ومليك مقتدر من قوله: {عند مليك مقتدر}، (القمر: 55) معارف؛ لتنزيه صفاته عن الحدوث والتجدد، ولأنها صفات لم تحصل بعد أن لم تكن، ويكون تعريف صفات بـ (أل) وتنكيرها سواء، وهذا لا يذهب إليه مبتدىء في علم النحو، فضلاً عمن صنف فيه، وقدم على تفسير كتاب الله." (المغني، 311/2) وما فهمه أبو حيان لم يكن هو المقصود؛ فلم يحكم الرازي بتعريف ماهو نكرة، بل المقصود أن شديد العقاب بكونها صفة مشبهة جاز أن تكون إضافتها محضة لأنها لله تعالى ذي الصفات القديمة الدائمة، أما توجيه الرازي الذي بناه على أن مجيء هذه الصفة النكرة مع صفات معارف لموصوف واحد هو الذي سوغ لها إعرابها نعتا فهو لم أجد من قال به أيضا. وهو مؤذن بجواز نعت المعرفة بالنكرة، وهو ما لم يقل به أحد سوى ابن الطراوة الذي قيد ذلك بكون النعت خاصا بالمنعوت، (شرح الأشموني، 3 /60) وشدة العقاب على الكافرين بمعناها التام لا تكاد تنفصل عن أذهان المسلمين بكونها صفة لرب العالمين وحده، فأي موحد إن سألته من شديد العقاب؟ سيجيبك: (الله تعالى) حتما؛ وبهذا جاز مجيئها نعتا وإن كانت نكرة، وهذا ما يمكن به تفسير قول الفراء (معاني الفراء، 5/3) الذي أعرب (شديد العقاب) بأنه كالنعت للمعرفة، مشيرا بتشبيهه إلى أنها نكرة، ولم يكن الشوكاني موفقا في تفسير قول الفراء هذا؛ فقد وجد في تفسيره تناقض واضح، إذ يقول: "ووجه قوله هذا: أن إضافتها لفظية، ولكنه يجوز أن تجعل إضافتها معنوية كما قال سيبويه: إن كل ما

إضافته غير محضة يجوز أن تجعل محضة، وتوصف به المعارف إلا الصفة المشبهة"، (فتح القدير، 631/4) فكأنه لم ينظر إلى منع سيبويه جواز تعريف الصفة المشبهة، وشديد العقاب صفة مشبهة. وإعراب (شديد العقاب) نعتا سبقه إليه غيره، ومنهم الزمخشري، (الكشاف، 327/5) وابن هشام (المغني، 311/2) وأبو حيان (البحر المحيط، 430/7) وتبعهم في هذا الإعراب الألوسي وابن عاشور وغيرهما (تفسير الألوسي، 40/18؛ التحرير والتنوير، 80/24) لكن غير الرازي ممن يرى جواز إعرابها نعتا ذكروا لهذا الجواز توجيهات أخر غير التي ذهب إليها، فالزمخشري الذي وافقه ابن هشام والألوسي يوجه جواز النعت بقوله: "ولقائل أن يقول: هي صفات، وإنما حذف الألف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً، فقد غيروا كثيراً من كلامهم عن قوانينه لأجل الازدواج، حتى قالوا: ما يعرف سحادليه، من عنادليه ، فثنوا ما هو وتر لأجل ما هو شفع؛ على أنّ الخليل (الكتاب، 13/2) قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا أنه على نية الألف واللام كما كان الجماء الغفير على نية طرح الألف واللام، ومما سهل ذلك الأمن من اللبس وجهالة الموصوف" (الكشاف، 5 /327) وهو توجيه عد أبو حيان القبول به تركا للأصل، فقال: "ولا ضرورة إلى اعتقاد حذف الألف واللام من شديد العقاب، وترك ما هو أصل في النحو، وتشبيه بنادر مغير عن القوانين من تثنية الوتر للشفع، وينزه كتاب الله عن ذلك كله." (البحر المحيط، 430/7) لكن تعريفها يرى فيه أبو حيان توجيها آخر، فيقول: "أن غافر الذنب وما عطف عليه وشديد العقاب أوصاف، لأن المعطوف على الوصف وصف، والجميع معارف." (البحر المحيط، 430/7) وقدنسب ابن هشام تعريف (شديد العقاب) إلى أبي البقاء، فقال: "وأجاز وصفيته أيضا أبو البقاء، لكن على أن شديدا بمعنى مشدد، كما أن الأذين في معنى المؤذن؛ فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل." (المغني، 311/2) لكن الرجوع إلى كتاب أبي البقاء أثبت عدم قبوله إخراجه من الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل،فقال: "ولايجوز أن يكون (شديد) بمعنى مشدد، كما جاء أذين بمعنى مؤذن" (إعراب القرآن، أبي البقاء، 1115/2) أماابن عاشور فأجاز فيه مايجيزه الكوفيون (ارتشاف الضرب، 1803/4) الذين يخالفون سيبويه في جواز تعريف الصفة المشبهة إذا

كانت إضافتها محضة، إذ لاتختلف عندهم عن بقية المشتقات، فقال: "و{شديد} صفة مشبَّهة مضافة لفاعلها، وقد وقعت نعتاً لاسم الجلالة اعتداداً بأن التعريف الداخل عَلى فاعل الصفة يقوم مقام تعريف الصفة فلم يخالَف ما هو المعروف في الكلام من اتحاد النعت والمنعوت في التعريف، واكتساب الصفة المشبهة التعريفَ بالإضافة هو قول نحاة الكوفة طرداً لباب التعريف بالإضافة، وسيبَويه يجوز اكتساب الصفات المضافة التعريف بالإضافة إلاّ الصفة المشبهة لأن إضافتها إنما هي لفاعلها في المعنى لأن أصل ما تضاف إليه الصفة المشبهة أنه كان فاعلاً فكانت إضافتها إليه مجرد تخفيف لفظي والخطب سهل." (التحرير والتنوير، 8/24) وكل من أعربها نعتا ممن ذكرتهم أجاز إعرابها بدلا، بل البدلية مقدمة عندهم لاتفاقهم على جواز إبدال النكرة من المعرفة، وممن ذهب مذهبهم القرطبي (تفسير القرطبي، 325/18) وابن عطية (تفسير ابن عطية، 613/4) وغيرهم. وهنا يرتفع الإشكال الذي نحن بصدد توجيهه، ويستثنى من هؤلاء جميعا الألوسي الذي عد إعرابها بدلا ليس بشيء. ويرى الباحث أن ترجيح النعت فيها مقدم على البدلية، لأن البدل على نية طرح المبدل منه وهنا تبتعد الدلالة المطلوبة، لكن ما ذهب إليه أبو حيان من عدها معرفة لعطفها على معرفة فيه نظر، ولاسيما أن رأي سيبويه يقف حائلا يصعب تجاوزه، ثم من الذي يقبل أن يعد (طالب علم) معرفة لكونه معطوفا على معارف في نحو: (جاء زيد وعلي ومحمد وطالب علم)؟ ولعل التوفيق بين رأي سيبويه المانع من تعريف الصفة المشبهة ورأي الكوفيين المجيز ذلك مطلقا في المشتقات جميعا يكون بالنظر إلى (شديد العقاب) نظرة خاصة، وهنا يستعان بتوجيه الرازي الذي انطلق فيه من كون الصفة لله تعالى، على أن الباحث لايتفق معه في إبقائها على تنكيرها، بل الذي يميل إليه فيها هو أنها تعرفت للأسباب التي ذكرها هو، ولابد من الإشارة أن هذا الحكم خاص بهذه الصفة في هذا الموضع وأشباهه، بل وفي صفات الله تعالى أينما ترد، والذي يدفع إلى هذا الحكم أن هذه الصفات لله القديم في صفاته، أي الذي ينعدم في صفاته التوقيت، وهو الأمر الذي يزيل عنها الإبهام كما تعارف النحويون، ومثيل هذا التعريف ما أشار إليه الزمخشري في إعراب (غير) النكرة من قوله تعالى: {غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} نعتا لـ (الذين) المعرفة، فقال: "فإن قلت: كيف صح أن يقع {غَيْرِ} صفة للمعرفة وهو لا

يتعرّف وإن أضيف إلى المعارف؟ قلت: {ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} لا توقيت فيه كقوله:....، ولأن المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم، فليس في (غير) إذاً الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرّف"، (الكشاف، 122/1) وما يؤيد التعريف فيها التوجيه الذي ذكر عند الزمخشري والألوسي (تفسير الألوسي، 40/18) الذي يرى أن هذه الصفة على قبول الحذف هنا أولى، والله تعالى أعلم.

المسألة الثانية: نعت النكرة بالمعرفة:

إن مما يتفق عليه النحويون في النعت أن يتبع منعوته في التعريف والتنكير، وهذا الاتفاق جعل الرازي يقف عند آية رأى أن ظاهرها قد يوهم بخلاف هذا الاتفاق، وهي قوله تعالى: {فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُواْ صَادِقِينَ}، (الطور: 34) فـ (مثله) جاء صفة لـ (حديث) النكرة، ولتوجيه هذا النعت قال الرازي: "النحاة يقولون الصفة تتبع الموصوف في التعريف والتنكير، لكن الموصوف حديث وهو منكر، ومثل مضاف إلى القرآن والمضاف إلى المعرف معرف، فكيف هذا؟ نقول: مثل وغير لايتعرفان بالإضافة وكذلك كل ما هو مثلهما والسبب أن غير أو مثلاً وأمثالهما في غاية التنكير، فإنك إذا قلت ما رأيت شيئاً مثل زيد يتناول كل شيء فإن كل شيء مثل زيد في كونه شيئاً، فالجماد مثله في الجسم والحجم والإمكان، والنبات مثله في النشوء والنماء والذبول والفناء، والحيوان مثله في الحركة والإدراك وغيرهما من الأوصاف، وأما غير فهو عند الإضافة ينكر وعند قطع الإضافة ربما يتعرف فإنك إذا قلت غير زيد صار في غاية الإيهام فإنه يتناول أموراً لا حصر لها، وأما إذا قطعته عن الإضافة ربما تقول الغير والمغايرة من باب واحد وكذلك التغير فتجعل الغير كأسماء الأجناس، أو تجعله مبتدأ وتريد به معنى معيناً." (التفسير الكبير، 257/28) وعند الرجوع إلى من تيسرت كتبهم بين يدي وجدتهم لم يقفوا عند هذا المشكل الذي وقف عنده الرازي في هذه الآية؛ فلم يزيدوا عن قولهم أن ثمة من قرأ (بحديث مثله) على الإضافة وإلغاء التنوين، (تفسير الألوسي، 107/13؛ البحر المحيط، 149/8) والتوجيه الذي ذكر في التفسير الكبير يعرض ما تعارف عليه النحاة من توغل لـ (مثل) في التنكير وعدم تعرفه وإن أضيف إلى معرفة، والمبرد يعرض ذلك بقوله: "اعلم أن

كل مضاف تريد به معنى التنوين وتحذف التنوين للمعاقبة فيه فهو باق على نكرته؛ لأن المعنى معنى التنوين، فلذلك تقول: مررت برجل حسن الوجه؛ لأن معناه حسن وجهه، وكذلك مررت برجل ضارب زيد، إذا أردت به ما أنت فيه، أو ما لم يقع، لأن معناه: ضارب زيدا. وكذلك هذه المضافات التي لا تخص، نحو: مثلك وشبهك وغيرك؛ لأنك تريد: هو مثل لك ونحو لك ونحو منك. فأما غيرك، إذا قلت: مررت برجل غيرك، فإنما هو: مررت برجل ليس بك، فهذا شائع في كل من عدا المخاطب. (المقتضب، 286/4، 289) ففي الآية جاءت (مثل) نكرة لا معرفة كما تبين، والاعتراض الذي ورد على قوله تعالى يمكن أن يوجه على موضع يمكن أن تتعرف فيه (مثل) وهو ما أشار إليه ابن يعيش بعد أن قرر تنكير مثل وغير وشبه بقوله: "وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته، فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف، فإذا قال القائل: مررت برجل مثلك أو شبهك، وأراد النكرة، فمعناه: بمشابهك أو مماثلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهي كثيرة غير محصورة، وإذا أراد المعرفة قال: مررت بعبدالله مثلك، فكان معناه المعروف بشبهك أي الغالب عليه ذلك، ونحوه قوله تعالى: {ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ فِٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم}؛ (الفاتحة: 8) لأن المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوب عليهم الكفار، فهم مختلفان، ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن والقائم غير القاعد."، (شرح ابن يعيش، 126/2) فإذا وافقنا من اعترض وعد (مثله) هنا معرفة فإن الكوفيين والأخفش وابن الطراوة كما ذكر في المسألة السابقة يسعفوننا برأيهم القائل بجواز نعت النكرة بالمعرفة على التفصيل الذي مر. (شرح الاشموني، 3/ 60)

المسألة الثالثة: نعت المفرد بالجمع:، وفي هذه المسألة مثالان،

المثال الأول: ماكان المصدر سببا فيه:

(ضيف) لفظ ظاهره أنه مفرد، و(مكرمين) جاء نعتا له وهو جمع، والنعت الحقيقي كمايتفق النحاة يلزم فيه أن يتبع منعوتة في الإفراد والتثنية والجمع، وهذا ما حدا

الرازي للوقوف عند قوله تعالى: {هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ} (الذاريات: 24) فتساءل قائلا: "ضيف لفظ واحد والمكرمين جمع، فكيف وصف الواحد بالجمع؟ نقول الضيف يقع على القوم، يقال قوم ضيف ولأنه مصدر فيكون كلفظ الرزق مصدراً، وإنما وصفهم بالمكرمين إما لكونهم عباداً مكرمين كما قال تعالى: {بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ} (الأنبياء: 26) وإما لإكرام إبراهيم عليه السلام إياهم، فإن قيل: بماذا أكرمهم؟ قلنا ببشاشة الوجه أولاً، وبالإجلاس في أحسن المواضع وألطفها ثانياً، وتعجيل القرى ثالثاً، وبعد التكليف للضيف بالأكل والجلوس وكانوا عدة من الملائكة في قول ثلاثة جبريل وميكائيل وثالث، وفي قول عشرة، وفي آخر اثنا عشرة." (التفسير الكبير، 210/28) ولم يزد من تيسر لي الوقوف عندهم من المفسرين على ما قيل في التفسير الكبير، فكلهم مجمعون (مثلا: الكشاف، 615/5؛ البحر المحيط، 137/8) على أن (ضيف) الواحد والجماعة فيه سواء، لكن للقرطبي وقفة رجح فيها بين أمرين، فقال: "وضيف يقع للاثنين والجميع على لفظ الواحد؛ لأنه في الأصل مصدر؛ قال الشاعر: (البيت لمجهول، ينظر تفسير القرطبي، 179/11)

لاتعدمي الدهر شفاه الجازر للضيف والضيف أحق زائر

ويجوز فيه التثنية والجمع؛ والأوّل أكثر كقولك: رجالُ صَوْمٍ وفِطر وزَوْرٍ." (تفسير القرطبي179/11) وعند أهمية التفريق بين كونه مصدرا في الأصل وبين النظر إليه على أنه اسم وقف ابن عاشور ونبه على إمكانية تثنية أو جمعه، فقال: "والضيف: اسم يقال للواحد وللجمع لأن أصله مصدر ضَاف، إذا مال فأطلق على الذي يميل إلى بيت أحد لينزل عنده.ثم صار اسماً فإذا لوحظ أصله أطلق على الواحد وغيره ولم يؤنثوه ولايجمعونه وإذا لوحظ الاسم جمعوه للجماعة وأنثوه للأنثى فقالوا أضيافٌ وامرأة ضيفة وضيوف وهو هنا اسم جمع ولذلك وصف بـ {المكْرمين}" (التحرير والتنوير، 357/26) ولم يكن كلام اللغويين بعيدا عن الذي ذكر، فيقول في تاج العروس: "والضيف يكون للواحد والجمع كعدل وخصم، قال الله تعالى: {قَالَ إِنَّ هَؤُلآءِ ضَيْفِي فَلاَ تَفْضَحُونِ}، (الحجر: 68) هكذا ذكروه، على أن ضيفا قد يجوز أن يكون ها هنا جمع ضائف الذي هو النازل فيكون من باب زور وصوم"، (التاج: ض ي ف) فلم يكن الاسم هو المقصود على قول

ابن عاشور، والذي سوغ ذلك كون (ضيف) هنا مصدرا، ومن شروط النعت بالمصدر كما يعرف عند النحاة أنه لا يثنى ولا يجمع؛ "لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير فاستغني عن تثنيته وجمعه." (شرح ابن يعيش، 51/3) لكن الباحث يرى أن ما احتمله الزبيدي من معنى هو المقصود، فهو احتمل أن يكون (ضيف) جمعا لـ (ضائف) هنا وليس مصدرا أو مفردا، وهو نفسه أشار في مادة (ض.ي.ف) نفسها، أن الضائف هو النازل وجمعه (ضيف) ، وتمثل بصوم، التي تعني جمع صائم، وزور التي تعني جمع زائر، وما يقوي أن يكون (ضيف) لفظا مجموعا، أنهم عند دخولهم لم ينظر إليهم على أنهم ضيوفه، وهكذا وصف القرآن الكريم دخولهم، بل كان خائفا منهم ووصفهم بالقوم المنكرين كما أخبر قوله تعالى: {قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ}، (الحجر: 62) فوصفهم بـ (ضيف مكرمين) كان في هذه المدة التي لم يزالوا غير مؤتمنين، ولما لم يكن نبي الله إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ينظر إليهم على أنهم جاءوه أضيافا، تكلم معهم على أنهم نازلون عنده لا ضيفان، والدليل الآخر قرينة واو الجماعة في الفعلين الواردين في الآية التي بعد آية المسألة، وهي قوله تعالى: {إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ} (الذاريات: 25) وهي طريقة معروفة في الاستدلال؛ إذ لما أراد الرازي الاستدلال على أن (رفرف) في قوله تعالى: {مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ} (الرحمن: 6) بأنها جمع وليس مفردا، قال: "والجمع في متكئين يدل عليه، فإنه لما قال: {مُتَّكِئِينَ} دل على أنهم على رفارف." (التفسير الكبير، 137/29) أما وصفهم بالمكرمين فليس لأن إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام أكرمهم هو وأهله بالخدمة والطعام والمجلس كما يشير الرازي وغيره بل الإكرام حاصل لهم قبل مجيئهم إليه؛ كونهم ملائكة ورسلا من رب العالمين، وهو ما ذكره المفسرون ومنهم الرازي كما سبق، فلم يكونوا ضيوفا بل هم أضياف ونازلون، وما يؤكد ذلك أنهم هم لم يعدوا أنفسهم ضيوفا ولم تصل أيديهم إلى ما صنع من طعام. وهنا يزول الاعتراض؛ لأن (ضيف) جمع في لفظه ومعناه جاء منعوتا (للمكرمين)، والله أعلم

المثال الثاني: ماكان اسم الجنس سببا فيه

وصورة نعت المفرد بالجمع هنا تختلف عن صورة المثال الأول التي كانت بالمصدر الذي سوغ ذلك، فهنا المسوغ كون اللفظ اسم جنس، وموضع هذه الصورة هو قوله تعالى: {مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ}، (الرحمن: 76) والرازي وجه هذا المشكل بقوله: "وقوله تعالى: {خُضْرٍ} صيغة جمع فالرفرف يكون جمعاً لكونه اسم جنس ويكون واحده رفرفة كحنظلة وحنظل والجمع في متكئين يدل عليه فإنه لما قال: {مُتَّكِئِينَ} دل على أنهم على رفارف." (التفسير الكبير: 136/29) وصورة نعت المفرد بالجمع هنا تختلف عن صورة المثال الأول التي كانت بالمصدر الذي سوغ ذلك، فهنا المسوغ كون اللفظ اسم جنس، وموضع هذه الصورة هو قوله تعالى: {مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ}، (الرحمن: 6) والرازي وجه هذا المشكل بقوله: "وقوله تعالى: {خُضْرٍ} صيغة جمع فالرفرف يكون جمعاً لكونه اسم جنس ويكون واحده رفرفة كحنظلة وحنظل والجمع في متكئين يدل عليه فإنه لما قال: {مُتَّكِئِينَ} دل على أنهم على رفارف." (التفسير الكبير، 137/29) وكونه اسم جنس أشار إليه بعض المفسرين، (البحر المحيط، 179/8) وعده غيرهم في توجيه هذه المسألة اسم جمع، ومنهم القرطبي. (تفسير القرطبي، 169/20) لكن ثمة رأيا ثالثا لمفسرين آخرين، رأوا أن (رفرف) جمع لا اسم جنس ولا اسم جمع، ومن هؤلاء: القيسي وابن القيم، (مشكل إعراب القرآن، 441/1 ؛ التفسير القيم، 167/2) وعبارة الشوكاني توحي بذلك أيضا، (فتح القدير، 203/5) وكونه جمعا قال به بعض اللغويين، فيقول الزبيدي إن الرفرف: "ثياب خضر تبسط، الواحدة رفرفة،...وقال أبو عبيدة: الرفرف: الفرش بضمتين، جمع فراش، وهذا على رأي من جعل الرفرف جمعا." (التاج: رفف) وتأكيده على أن هذا أحد رأيين أشار فيه إلى من قال بأن الرفرف مفرد وهو مذكور عنده. (التاج: رفف) والمشكل بعد أن عرضت هذه الآراء يزال لكون القول بأن (رفرف) جمع صار مسلما به، وقد استعان الرازي لإثبات ذلك بـ (متكئين) الجمع الوارد في الآية نفسها، لكن اختلافهم في تحديد نوع هذا اللفظ الذي دل على جمع يلزم الوقوف عنده، فهم مابين من عده اسم جنس وبين من عده اسم جمع، والفريق الثالث عده جمعا، وهو ما يعترض عليه أهل اللغة لكونه لم يأت على أحد الأوزان التي وضعت لجمع التكسير، (الشافية، 193/2) و(رفرف) على وزن (فعلل)، وهذا

الوزن لم يذكر ضمن تلك الأوزان، أما من عدوه جمعا، فيمكن عد رأيهم من باب التجوز؛ كونه دالا على الجمع، ويمكن قبوله إذا قبل رأي النيساري (الوافية نظم الشافية، 46) الذي لم يوافقه أحد وهو يطلق العنان للأوزان التي لم توضع، فهو يقول:

وقد أتى من جهة السماع بعض الموازين بالاتساع

ولعله فهم ذلك من صاحب الشافية الذي جعل وافيته نظما لها؛ إذ لم يغلق الباب في عد مثل هذه الألفاظ جموعا، فقال: "ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده بالتاء ليس بجمع على الأصح." (الشافية، 193/2) فهو يذكر من بينها (الحنظل)، وهو مثل (رفرف) وزنا، وقال: على الأصح، ليفسح المجال في عده جمعا، فلربما ماحكم عليه ـ بأنه إن قبل ـ سيكون بخلاف الأصح. أما اسم الجمع، فحده عندهم: "ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه، أو له واحد ولكنه مخالف لأوزان الجمع، أو غير مخلف دون قبح في التذكير والنسب." (الشافية، 193/2) وعند بحث مطابقة هذا التعريف مع (رفرف) نجدها حاصلة بينهما، كون واحده غير موافق لأوزان الجمع، وأما من عده اسم جنس، فلعله حكم بذلك بعد أن رأى التأنيث في مفرده الذي رجحه؛ لأن حقيقة اسم الجنس "أن يميز من واحده بياء النسب، نحو: روم، أو بتاء التأنيث، نحو: تمر" (الشافية، 193/2) وهذا ما يفهم من كلام أبي حيان الذي يقول: (البحر المحيط، 197/8) "{على رفرف}، ووصف بالجمع لأنه اسم جنس، الواحد منها رفرفة، واسم الجنس يجوز فيه أن يفرد نعته وأن يجمع لقوله: {والنخل باسقات}" (ق: 10) فهو اعتمد على أن (رفرف) له مفرد مؤنث من لفظه، كما في تمر ومفرده تمرة، ولأن الخلاف فإن جعله اسم جمع هو الراجح لأننا نراعي ما يرجحه اللغويون في تعريفهم له، ورفرف لم يأت على أحد الأوزان التي وضعت للجمع.

المسألة الرابعة: نعت الجمع بالمفرد، وفيها مثالان:

المثال الأول: ما كانت الصيغة سببا فيه:

وهو ما ورد في قوله تعالى: {لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَاماً وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً}، (الفرقان: 49) إذ جاء بـ (كثيرا) المفرد في لفظه نعتا لـ (أناسي) الجمع، وتوجيه ذلك عند الرازي (التفسير الكبير، 91/24) بأنه "لم يقل كثيرين لأنه قد جاء فعيل مفرداً ويراد به الكثرة كقوله: {وَقُرُوناً بَيْنَ ذٰلِكَ كَثِيراً} (الفرقان: 38) {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً} (النساء: 69) " وبهذا التوجيه قال غيره، كالقرطبي الذي يقول: "وقال{كَثيراً} ولم يقل كثيرين؛ لأن فعيلاً قد يراد به الكثرة."، (تفسير القرطبي، 447/15) ومثله ابن عاشور (التحرير والتنوير، 49/19) الذي يقول: "ووصف أناسي وهو جمع بكثير وهو مفرد لأن فعيلاً قد يراد به المتعدد مثل رفيق وكذلك قليل قال تعالى: {واذكروا إذ كنتم قليلاً} (الاعراف: 86) " والدلالة على الكثرة التي اعتمدوها يشير إليها ابن هشام (أوضح المسالك، 193/1) في بيانه لصحة الإخبار بـ (ظهير) عن الجمع، فقال: "وإنما صح الأخبار به عن الجمع لأنه على فعيل فهو على حد {والملائكة بعد ذلك ظهير}" (التحريم: 4) ، على انه جعل دلالة فعيل على مفعول من السماع، والقياس الذي يعتمد هو عندما يكون فعيل بمعنى فاعل، (أوضح المسالك، 193/1) لكنه وفي الكتاب نفسه عد فعيلا من الأوزان التي لا تدخلها التاء، فقال: "فعيل بمعنى مفعول نحو: (رجل جريح) و(امرأة جريح) وشذ ملحفة جديدة"، (أوضح المسالك، 288/4) وهو بهذا عاد إلى ما يتفق عليه النحاة في فعيل التي بمعنى فاعل وأن ذلك قياس فيها، ومن هؤلاء ابن يعيش الذي يقول: "إن فعيلا إذا كان بمعنى مفعول، فإنه يجري مجرى مفعول، فلا تدخله الهاء في المؤنث، ويكون لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء، كما كان ذلك في مفعول، وبابه أن يكسر على فعلى كما ذكر نحو جريح وجرحى وقتيل وقتلى ولديغ ولدغى، فأما اختصاصه بفعلى فلأنه لا يجمع على ذلك إلا ما كان من الآفات والمكاره التي تصيب الحي وهو لها وهو لها كاره غير مريد، فلما اختص المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيه غيره اختصوا جمعه ببناء خاص لا يشركه فيه غيره وهو فعلى فإن وجد في غيره فلمشاركته له وشبهه به"، (شرح ابن يعيش، 51/5) ولكون (فعيل) تقع على المفرد والجمع منع فيها الجمع بالواو والنون، وإلى ذلك يشير ابن يعيش فيقول: "ولا يجمع شيء من ذلك إذا كان مذكرا بالواو والنون كما لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء، فلا يقال قتيلون وجراحات لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث

في العلامة فكرهوا أن يفصلوا بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوا في الواحد" (شرح ابن يعيش، 51/5) وبهذا يتبين سبب حذف التاء في (كثيرا)، ولعل المفسرين الرازي والقرطبي وابن عاشور يفهمون أن من يقرأ كلامهم يكون عالما بما تختص به (فعيل) من عدم التأنيث، إذا كان بمعنى مفعول، لكن الواقع أن عبارتهم بها حاجة إلى الدقة التي مر ذكرها عند النحاة؛ إذ يفهم منها أنهم خلطوا بين دلالتي (فعيل)؛ ولاشك أن هذه الصيغة لا تؤنث وتدل على الكثرة، لكن ذلك يحصل فيه إذا جاءت بمعنى مفعول ولم يحذف موصوفها لأمن اللبس وهو شرط يذكره النحاة في جواز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، فلا تقول: خضيبا وأنت تريد كفا للبس الذي حصل، أما إذا كان بمعنى فاعل فإن التاء تلزم مؤنثها، نحو سميع وعليم ولا استواء للمذكر والمؤنث في مثل هاتين الصفتين. (شرح ابن يعيش، 51/5؛ المقتضب، 185/4 و293)

المثال الثاني: ما كان الحذف سببا فيه:

وهو النعت الذي ورد في قوله تعالى: {أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَا أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ} (النمل: 60) والمشكل هنافي مجيء (ذات) صفة لـ (حدائق)، فوجهه الرازي بقوله: "وقيل {ذَاتُ} لأن المعنى جماعة حدائق ذات بهجة، كما يقال النساء ذهبت" (التفسير الكبير، 206/24) وتوجيهه هذا منقول بالحرف من الكشاف، (الكشاف، 464/4) وقد اعتمده غيره من المفسرين، (البقرة: 25) وقد ذكر أبوحيان مسوغا لقبول هذا التأويل فقال: "جمع التكسير يجري الوصف مجرى الواحدة، كقوله عزوجل: {أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ} (البحر المحيط، 85/7) وهو على معنى الجماعة" (تفسير الطبرسي، 395/7) وقصد الجمع من (ذات) تؤكده قراءتها (ذوات)، ومجيئها للإفراد على ما يذكر الطبرسي كان لمعنى يراد تحققه، إذ يقول: "ولم يقل ذوات بهجة لأنه أراد تأنيث الجماعة ولو أراد تأنيث الأعيان لقال ذوات" (شرح ابن يعيش، 59/3) وأما تأويلهم بأن (ذات) هي لموصوف محذوف تقديره (جماعة) فيأتي من أن الموضع يجوز فيه حذف النعت، لأن اللبس مؤتمن، ولأن النعت ليس بجملة ولم يكن نحو: (مررت برجل أي رجل)؛ وهي ذي مواضع جواز الحذف (المقتضب، 289/4؛ شرح ابن يعيش، 51/3) لكن ثمة مسوغا لإفراد النعت هنا،

ومعتمد هذا المسوغ يأتي من جواز مجيء نعت جمع التكسير مفردا إذا كان المنعوت غير عاقل ومن غير تقدير، وفي كلام أبي حيان السابق إشارة إليه، لكنه في هذه الإشارة قيد نعت جمع غيرالعاقل بالمفرد بالتقدير أيضا، وهو نفسه لم يقيده بالتقدير في موضع ثالث، حيث يقول: (البحر المحيط، 39/2) "الجمع الذي لا يعقل تارة يعامل معاملة الواحدة المؤنثة وتارة يعامل معاملة جمع الواحدة المؤنثة. فمن الأول: {إلا أياماً معدودة} (البقرة: 184) ومن الثاني: {إلا أياماً معدودات}" (البقرة: 80) ومثل ذلك ما نقله ابن عاشور بقوله: "وعن المازني أن الجمع لما لا يعقل يجيء الكثير منه بصيغة الواحدة المؤنثة تقول: الجذوع انكسرت والقليل منه يجيء بصيغة الجمع تقول: الأجذاع انكسرن"، (التحرير والتنوير، 161/2) وشيوع هذا الأسلوب في النعت جعل الزركشي يمثل لجوازه من كتاب الله تعالى بعدأن قال: (البرهان، 22/4) "وما يجمع جمع التكسير من مذكر غير العاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثه بالتاء كما يفعل بالخبر: نقول حقوق معقودة وأعمال محسوبة، قال تعالى: "{فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ}{وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ}{وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ} (الغاشية: 13، 14، 15) " فلما كان هذا الأسلوب مقبولا في الخبر من غير تقدير، كان عده في النعت كذلك أولى، وهو ما يرجحه الباحث مستعينا بما مر من أقوال النحويين وغيرهم، فيكون (ذات) مؤنث (ذو) المفرد نعتا لـ (حدائق) الجمع من غير تقدير، وعدم التقدير أولى من التقدير.

المسألة الخامسة: نعت المؤنث بمذكر

وهذا ما ورد في قوله عزوجل: {لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَاماً وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً}، (الفرقان: 49) فجاء (ميتا) نعتا لـ (بلدة)، وفي توجيه هذا المشكل يقول الرازي (التفسير الكبير، 91/24): "السؤال الأول: لم قال: {لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً ميتاً}ولم يقل ميتة؟ الجواب: لأن البلدة في معنى البلد في قوله: {فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ} (فاطر: 9) " وهو التوجيه الأول الذي يكاد أغلب أهل التفسير يتفقون عليه، (تفسير السمرقندي 463/2؛ تفسير البيضاوي، 222/1 ؛ فتح القدير، 108/4) وهم عند ذكره ينسبه بعضهم إلى الزجاج الذي يقول: "ولو كان ميتة لجاز وقيل: "مَيْتاً" ولفظ البلدة مؤنث، لأن معنى البلد

والبلدة وَاحِد." (معاني الزجاج، 71/4) وفي بيان علة هذا التوجيه يقول الزمخشري: "وإنما قال: {مَيْتًا}لأنّ البلدة في معنى البلد في قوله: {فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ}، وأنه غير جار على الفعل كفعول ومفعال ومفعيل" (الكشاف: 360/4) وكون البلدة والبلد بمعنى واحد معروف عند أهل اللغة، ومنهم الزبيدي الذي يقول: "والبلد والبلدة: (كل) موضع أو قطعة من الأرض مستحيزة، من استحاز، بالحاءالمهملة والزاي، عامرة أو غامرة، خالية أو مسكونة"، (التاج: ب ل د) واتفاق البلد والبلدة بالمعنى هو الشائع، على الرغم من أن الزبيدي نفسه يذكر أن ثمة فرقا بينهما، إذ يقول: "وقال بعضهم: البلد جنس المكان كالعراق والشام، والبلدة الجزء المخصص منه، كالبصرة ودمشق، وقد قيل إنها إطلاقات مُؤَلَّدة."، (التاج: ب ل د) ومما يؤكد اتفاقهما أن الله تعالى أطلق اللفظين علما على مكة المكرمة، وفي هذا يقول الزبيدي: (التاج: ب ل د) "البلد محركة مأخوذ من قوله تعالى: {لاأقسم بهذا البلد} (البلد: 1) و(البلدة) بفتح فسكون، مأخوذ من قوله تعالى: {رب هذه البلدة الذي حرمها}" (النمل: 91) وعلى الرغم من اعتماد اتفاقهما في المعنى توجيها لهذا المشكل الاعتماد ذهاب المفسرين واللغويين إلى أن الاتفاق في المعنى، فإن الأمر به حاجة إلى وقفة يقال فيها: إن هذا الاتفاق لم يذكر عند النحويين ضمن المواصع التي لايلزم فيها متابعة النعت منعوته في التذكير والتأنيث إلا على سبيل القلة التي وردت في كلام السيوطي حيث يقول: "قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى، نحو قوله: ثلاثة أنفس وثلاث ذود، ذكر الأنفس بإلحاق التاء في عددها حملاعلى الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها، أنث الكتاب حملا على الصحيفة"، (همع الهوامع، 331/3) فالحمل على المعنى في التذكير والتأنيث قليل كما وصفه السيوطي نفسه، لهذا لايجوز تذكير نعت (الحنطة) لكونها و(القمح) بمعنى واحد؛ فالحنطة تنعت بالمطحونة، والقمح ينعت بالمطحون، ودليل ذلك أن لفظ (بلدة) جاء نعته مؤنثا في موضع آخر من القرآن الكريم، وذلك ماورد في قوله تعالى: {بلدة طيبة ورب غفور}، (سبأ: 15) وهو الدليل الذي يرد ما يمكن فهمه من كلام الأشموني الذي تحدث فيه عن أسباب إلحاق التاء الأسماء فقال: "وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو: قرية وبلدة وغرفة وسقاية" (حاشية الصبان، 138/4) إذ يمكن أن يفهم قوله أن (بلدة) ليست التاء فيها للتأنيث،

لكن الصبان دافع عنه فقال: "(قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة) أي للتكثير المجرد عما تقدم فلا ينافي أنها فيما يذكره من الأمثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله شيخنا عن المصنف فاندفع اعتراض البعض" (حاشية الصبان، 138/4) ولكون هذا التوجيه في تذكير (ميتا) قابلا للاعتراض أو الرد لزم البحث عن توجيه آخر لهذا المشكل؛ لأن التبعية تعني اتحاد اللفظين في الحركة لافي المعنى. ومثل التوجيه الأول في احتمال الاعتراض توجيه ثان يقوم على تأويل لفظ بلدة بـ (مكان)، وهو ماذكر عند بعض المفسرين؛ (ينظر مثلا: تفسير القرطبي، 446/15) فتوجيههم مبني على الاتفاق في المعنى بين اللفظين. أما التوجيه الثالث: فقد اعتمد فيه لفظ النعت لا المنعوت؛ إذ يرى أصحابه (ينظر مثلا: الكشاف، 360/4؛ البحر المحيط، 463/6؛ التحرير والتنوير، 49/19) أن العلة في تذكير نعت المؤنث هنا تأتي من صيغة (فَعْلٍ) التي جاء لفظ (ميت) على وزنها، وهو الذي جعلها كالجامد أو المصدر عندهم، وبيان مذهبهم يذكره أبو حيان بقوله: "وقرأ عيسى وأبو جعفر {ميِّتاً} بالتشديد، (النشر، 374/2) ووصف بلدة بصفة المذكر لأن البلدة تكون في معنى البلد في قوله: {فسقناه إلى بلد ميت}، ورجح الجمهور التخفيف لأنه يماثل فعلاً من المصادر، فكما وصف المذكر والمؤنث بالمصدر فكذلك بما أشبهه بخلاف المشدد فإنه يماثل فاعلاً من حيث قبوله للتاء إلاّ فيما خص المؤنث نحو طامث."، (البحر المحيط، 360/4) وجعْلُه كالمصدر الذي لم يجر مجرى فعله وقف عنده النحاة، (شرح ابن يعيش، 51/5) لكنهم قيدوا ذلك بصيغ لم يذكر (فعْلٌ) معها، وهذا مايفصله ابن مالك وهو يقول: "إن من أمثلة الصفات مالا تلحقه علامة التأنيث الفاصلة بي المذكر والمؤنث، وذلك ماكان على زنة (فعول) مقصودا بها المبالغة في فاعل، وكذا ماكان على (مفعال) أو (مفعيل) أو (مفعل)."، (شرح الكافية الشافية، 1738/4) فجعلُ ماكان على وزن (فعل) معها يعد عندهم على سبيل القياس لأنه في هذا الموضع لم يجر مجرى فعله، إلا أن كلام ابن يعيش يوحي بأن هذا الأمر ليس مقيدا بصيغة محددة، فهو عند تعرضه لذلك قال: (شرح ابن يعيش، 100/5) "اعلم أنهم قالوا: امرأة طالق وحائض وطامث وقاعد للآيسة من الحيض وعاصف في وصف الريح من قوله تعالى: {جاءتها ريح عاصف}، (يونس: 22) فلم يأتوا بالتاء وإن كان وصفا لمؤنث؛ وذلك لأنه لم يجر على الفعل، وإنما يلزم الفرق ما كان جاريا

على الفعل؛ لأن الفعل لا بد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث حقيقيا أو غير حقيقي، نحو: هند ذهبت وموعظة جاءت، فإذا جرى الاسم على الفعل لزمه الفرق بين المذكر والمؤنث كما كان في الفعل، وإذا لم يكن جاريا على الفعل كان بمنزلة على الفعل كان بمنزلة المنسوب، فحائض بمعنى حائضي، أي ذات حيض على حد قولهم رجل دارع اي دارعي، يعنى صاحب درع،... وطالق: أي ذات طلاق، أي أن الطلاق ثابت فيها، ومثله قولهم مرضع، أي ذات رضاع، ومنه قوله تعالى: {السماء منفطر به}، (المزمل: 18) أي ذات انفطار وليس ذلك معنى حاضت وانفطرت؛ إذ لو أريد ذلك لأتوا بالتاء، وقالوا حائضة غدا وطالقة غدا، لأنه شيء لم يثبت وإنما هو إخبار على طريق الفعل، كأنك قلت تحيض غدا وتطلق غدا، ومنه قوله تعالى: {يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت}، (الحج: 2) وقوله تعالى: {ولسليمان الريح عاصفة}" (الأنبياء: 81) ومما يؤيد عدم تقييد ذلك بصيغة ماذكره سيبويه بقوله: "أما ماجاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفا، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس، كما قال: (لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة) والعين عين القوم وهو ربيئتهم، كما كان الحائض في الأصل صفة لشيء وإن لم يستعملوه؛ كما أن أبرق في الأصل عندهم وصف، وأبطخ، وأجرع، وأجدل، فيمن ترك الصرف، وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء. وكذلك جنوب وشمال، وحرور وسموم، وقبول ودبور، إذا سميت رجلا بشيء منها صرفته لأنها صفات في أكثر كلام العرب: سمعناهم يقولون: هذه ريح حرور، وهذه ريح شمال، وهذه الريح الجنوب، وهذه ريح سموم، وهذه ريح جنوب. سمعنا ذلك في فصحاء العرب، لا يعرفون غيره. قال الأعشى: (ديوان الأعشى، 71)

لها زجلٌ كحفيفِ الحصا دِ صادفَ بالليل ريحا دبورا

ويجعل اسما، وذلك قليل، قال الشاعر: (الكتاب، 238/3)

حالت وحيل بها وغير آيَها صرفُ البِلى تجري به الريحان

ريح الجنوب مع الشمال وتارة رهم الربيع وصائب التهتان

فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئا منها اسم رجل، وصارت بمنزلة: الصعود والهبوط، والحرور، والعروض." (الكتاب، 237/2) وتوضيحا للشاهد السابق الذي أورده سيبويه علق محقق كتابه عبد السلام محمد هارون بقوله: "والشاهد فيه: إضافة الريح إلى الجنوب للتخصيص، ودلت الإضافة على أنها اسم، لأن الشيء لايضاف إلى صفته، ويضاف إلى اسمه تأكيدا للاختصاص."، (الكتاب، 238/3) وهذا الحكم بكون هذه الصفات أسماء هو الراجح عند الباحث؛ لمساوقته كلام العرب ولاعتماده من كثير من النحاة من غير احتمال للاعتراض، ويؤيد ترجيحه أن ابن عاشور فضله في توجيه وصف (بلدة) بـ (ميتا)، فقال: "والبلدة: البلد. والبلد يذكر ويؤنث مثل كثير من أسماء أجناس البقاع كما قالوا: دار ودَارة. ووصفت البلدة بميت، وهو وصف مذكر لتأويل {بلدة} بمعنى مكان لقصد التخفيف. وقال في الكشاف ما معناه: إنه لما دل على المبالغة في الاتصاف بالموت ولم يكن جارياً على أمثلة المبالغة نزّل منزلة الاسم الجامد (أي فلم يغير). وأحسن من هذا أنه أريد به اسم الميت، ووصف البلدة به وصف على معنى التشبيه البليغ." (التحرير والتنوير، 49/19)

المسألة السادسة: إضافة النعت إلى منعوته:

كانت وقفة الرازي عند هذا المضع الذي سنورده ناجمة عن ميله لآراء البصريين، ولكونهم (ينظر مثلا: شرح الرضي، 19/1؛ شرح ابن يعيش، 10/3) لايجيزون إضافة الصفة إلى موصوفها حدد الرازي مشكلا في قوله: {وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ}، (القصص: 44) فالغربي صفة للجانب وهنا جاء كما يبدو مضافا إلى موصوفه، ولتوجيهه ماعده مشكلا قال: "السؤال الأول: الجانب موصوف، والغربي صفة، فكيف أضاف الموصوف إلى الصفة؟ الجواب: هذه مسألة خلافية بين النحويين، فعند البصريين لا يجوز إضافة الموصوف إلى الصفة إلا بشرط خاص سنذكره، وعند الكوفيين يجوز ذلك مطلقاً حجة البصريين، أن إضافة الموصوف إلى الصفة تقتضي إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا غير جائز فذاك أيضاً غير جائز، بيان الملازمة أنك إذا قلت جاءني زيد الظريف، فلفظ الظريف يدل على شيء معين في نفسه مجهول بحسب هذا اللفظ حصلت له الظرافة،

فإذا نصصت على زيد عرفنا أن ذلك الشيء الذي حصلت له الظرافة هو زيد، إذا ثبت هذا، فلو أضفت زيداً إلى الظريف، كنت قد أضفت زيداً إلى زيد، وإضافة الشيء إلى نفسه غير جائزة، فإضافة الموصوف إلى صفته وجب أن لا تجوز، إلا أنه جاء على خلاف هذه القاعدة ألفاظ، وهي قوله تعالى في هذه الآية: {وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ} وقوله: {وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ} (البينة: 5) وقوله: {حَقُّ ٱلْيَقِينِ} (الواقعة: 95) {وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ} (النحل: 30) ويقال صلاة الأولى ومسجد الجامع وبقلة الحمقاء، فقالوا التأويل فيه جانب المكان الغربي ودين الملة القيمة وحق الشيء اليقين ودار الساعة الآخرة وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع وبقلة الحبة الحمقاء، ثم قالوافي هذه المواضع المضاف إليه ليس هوالنعت بل المنعوت إلاأنه حذف المنعوت وأقيم النعت مقامه فههنا ينظر إن كان ذلك النعت كالمتعين لذلك المنعوت حسن ذلك وإلا فلا، ألا ترى أنه ليس لك أن تقول عندي جيد على معنى عندي درهم جيد، ويجوز مررت بالفقيه على معنى مررت بالرجل الفقيه، لأن الفقيه يعلم أنه لا يكون إلامن الناس والجيد قد يكون درهماً وقد يكون غيره، وإذا كان كذلك حسن قوله جانب الغربي؛ لأن الشيء الموصوف بالغربي الذي يضاف إليه كاناً أو ما يشبهه، فلا جرم حسنت هذه الإضافة، وكذا القول في البواقي، والله أعلم." (التفسير الكبير، 255/24) وإلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ذهب أغلب المفسرين (ينظر مثلا: الكشاف، 509/4؛ البحر المحيط، 116/7) مسايرة لرأي البصريين، لكن ابن عاشور رأى قبول هذه الإضافة من غير تأويل أو تقدير، فقال: "وقوله {بجانب الغربي} هو من إضافة الموصوف إلى صفته، وأصله بالجانب الغربي، وهو كثير في الكلام العربي وإن أنكره نحاة البصرة وأكثروا من التأويل، والحق جوازه."، (التحرير والتنوير، 129/20) وقبوله من الكوفيين ومن غيرهم يجعل الوقوف عند هذا النوع من الإضافة لازما؛ لأن ثمة من وصفه من الفريق الآخر بأوصاف غيرلائقة مع علمه بوجوده في كتاب الله. فابن يعيش مثلا، يقول: "وهو قبيح لإقامتك الصفة مقام الموصوف وليس ذلك بالسهل."، (شرح ابن يعيش، 110/3) والهروي يصف إضافة (بقلة) إلى (الحمقاء) بغير الجيدة، (إسفار الفصيح، 140/1) وفي شرح شواهد الإيضاح وصفت إقامة الصفة مقام الموصوف بالقبح، وأنه كلام مزال عن جهته، بل يعلم صاحب هذا الكتاب تجرأ على أن

يعلم الله تعالى فيقول: "وكان حده أن يقول: "بالجانب الغربي"، إلى الصفة، وكذلك صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وكان حده: الصلاة الأولى، والمسجد الجامع. فمن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى، وهذا مسجد الوقت الجامع فلا بد من هذا التقدير، لئلا يضاف الشيء إلى نفسه، وهو مستحيل، ألا ترى أنه لا يجوز: هذا زيد العاقل، والعاقل هو "زيد" على الإضافة." (شرح شواهد الإيضاح، 252) فلا بد من الوقوف مع هذه الجرأة للنظر في بيان الراجح من كلام الفريقين، فالكوفيون أجازوا ذلك محتجين بوروده في كتاب الله تعالى، وأنه كثير في كلام العرب، وهم قيدوا ماأجازوه في لزوم اختلاف اللفظين. أما البصريون فهم منعوا ذلك لكونه عندهم من إضافة الشيء إلى نفسه، ولأن الإضافة "لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه لأنه لو كان فيه تعريف كان متسغنيا عن الإضافة وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافتة إلى اسمه أبعدمن التعريف إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقا" (الإنصاف، 437/2) ووروده في كتاب الله تعالى ليس بحجة كما يرى ابن الأنباري الذي يقول: "أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه. (الإنصاف، 437/2) وعدم التخصيص أو التعريف في هذه الإضافة غير مسلم به عند الكوفيينن، فالرضي ينقل عنهم أنها تخصص وتعرف، فيقول: "وهذه الأضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم، إذ تلك لا تخصص ولا تعرف، بخلاف هذه فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى، لأنهما موصوف وصفته، فتخصص الثاني وتعرفه، يخصص الأول ويعرفه، وأما نحو: الحسن الوجه، فالحسن، وإن كان هو الوجه معنى، إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه، الراجع إلى غيره، فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد، فعلى هذا نقول: هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة."، (شرح الرضي، 619/1) وثمة حجة أخرى للكوفيين يوردها الرضي وهي التي تسوغ الجواز عندهم لأن مطلبهم من هذه الإضافة التخفيف، فيقول: "وقالوا: إن الأضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين، كما في جرد قطيفة، أو بحذف اللام، كمسجد الجامع، إذ أصلهما قطيفة جرد، والمسجد الجامع." (شرح الرضي، 619/1) وقد رد الرد الرضي هذه الحجة فقال: "فأما مع طلب التخفيف

بالأضافة فلا نسلم له، وهو موضع النزاع، فعند البصريين، نحو بقلة الحمقاء، كسيف شجاع، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور، إلا أنه حذف وأقيمت صفته مقامه، أي بقلة الحبة الحمقاء... ويجعلون نحو: جرد قطيفة بالتأويل، كخاتم فضة، لأن المعنى: شئ جرد، أي بال، ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين، إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها، كما كان (خاتم) محتملا أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالأضافة بمعنى (من)." (شرح الرضي، 619/1) أما ابن الحاجب فيرى أن منع هذه الإضافة يأتي من كونهما صفة وموصوفا وهما متوافقان إعرابا والإضافة تمنع هذا التوافق، (شرح الرضي، 619/1) ووصف الرضي هذا التعليل بأنه "ليس بشئ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما." (شرح الرضي، 619/1) ومن هذه الحجج والردود عليها يرى الباحث أن رأي كلا الفريقين غير كاف ليقوم حجة على الجواز أو عدمه، فأرى أن المسألة بها حاجة لأن يجنب كلام الله تعالى عن أوصافهم، ولعل في ما ذهب إليه الرضي تحقيقا لذلك؛ إذ رأيه أن هذه الإضافة ليست كما وصفوها، ونبه إلى أنها من نوع يجوز عند الجميع، وهي عندهم لاتحتاج إلى تأويل؛ لأنها من إضافة العام إلى الخاص، وبيان هذا الرأي في قوله: "والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر، إما أن يحتاج ذلك إلى التأويل، أو لا يحتاج، فالذي لا يحتاج إلى التأويل، العام، غير لفظي: (الحي)، و(الاسم)، إذا أضيف إلى الخاص، نحو: كل الدراهم، وعين زيد، وطور سيناء، ويوم الأحد، وكتاب المفصل، وبلد بغداد، ونحو ذلك، وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص، ولا ينعكس الأمر، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم، لتحصيل الأبهام، فلا يقال مثلا: زيد عين، لأن المعلوم المتعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الأبهام." (شرح الرضي، 1/ 619) ولهذا رأى الرضي أن تكون إضافة (جانب الغربي) وأشباهها من هذا النوع، فهو يقول: "ويجوز، عندي، أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء، وذلك بأن يجعل الجامع مسجدا مخصوصا، والغربي جانبا مخصوصا، والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف المسجد والجانب، والصلاة، والبقلة، المحتملة إلى هذه المختصة، لفائدة التخصيص، فتكون صلاة الأولى، كصلاة الوتيرة، وبقلة الحمقاء، كبقلة

الكزبرة، وجانب الغربي، كجانب اليمين." (شرح الرضي، 1/ 619) وهو ماذهب إليه الصبان معترضا على الأشموني الذي عد (حبة الحمقاء) من إضافة الصفة إلى الموصوف، فقال: "وعندي فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز إضافة الموصوف إلى صفته نظر لأنه إنما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من القبول. أما إذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وبرز الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا. والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وإيهام الأول جواز ما ذكر ظاهر. قوله (أن يقدر موصوف) أي يكون الأول مضافاً إليه إضافة الشيء إلى جنسه كالمثال الأول أو زمنه كالمثال الثاني أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الإضافة في حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل." (حاشية الصبان، 143/1)

المسألة السابعة: ذكر النعت من غير فائدة:

يقول ابن السراج إن الهدف من النعت هو: "تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في المعرفة" (في أصول النحو، 33/2) ولهذا قيل: "الذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم. ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف." (المفصل في صنعة الإعراب، 149/1) وهو ذا ما استوقف الرازي عند مواضع رأى انها ستشكل عند من يقرأ بعض الآيات الكريمة؛ إذ ثمة نعوت وردت في القرآن الكريم لم يكن الهدف منها تخيص نكرة أو كشف معرفة، بل ثمة ما يدعو المتسرع في حكمه إلى القول وما فائدة ذكر هذا النعت؟ إذ ليس ثمة حاجة واضحة لذكره، وفي هذه المسألة أورد مثالين،

المثال الأول:

وهو الذي ورد في قوله تعالى: {يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا} (الفرقان: 22) فالسؤال هنا أن (حجرا) أعطى المعنى المطلوب فما فائدة قوله (محجورا)؟ وللإجابة على الهذا السؤال أورد الرازي كلاما أخذه من الزمخشري (الكشاف، 3/ 342) فقال: "فإن قيل: لما ثبت أنه من باب المصادر فما معنى وصفه

بكونه محجوراً؟ قلنا: جاءت هذه الصفة لتأكيد معنى الحجر كما قالوا (ذبل ذابل فالذبل) الهوان وموت مائت وحرام محرم." (التفسير الكبير، 70/24) ومجيء النعت لأجل التأكيد من غير كشف أو تخصيص معروف عند أهل العلم، فابن يعيش يورد. ذلك على أنه مشهور عندهم، فيقول": وقد تجيء الصفة للتأكيد نحو قولهم: (أمس الدابر) وأمس لايكون إلا دابراً والميت العابر، والميت لايكون إلا عابرا، ونحو قوله تعالى: {إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} (النساء: 171) و{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}، (الحاقة: 13) ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف، فصار ذكره في الصفة كالتكرار؛ إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك: رجل ظريف ألا ترى أن الظرف لم يفهم من قولك: رجل."، (شرح ابن يعيش، 50/3) وكونه ليس فيه زيادة معنى كما يذكر ابن يعيش فيه نظر، فالرضي يلزم زيادة المعنى في مجيء النعت للتوكيد، فيقول: "وإنما يكون الوصف للتأكيدإذا أفاد الموصوفُ معنى ذلك الوصفِ مصرحا بالتضمن، نحو: {نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}." (شرح الرضي، 972/1) وابن عاشور يؤكد ذلك فيقول: "و{محجوراً} وصف لـ{حجراً} مشتق من مادته للدلالة على تمكن المعنى المشتق منه كما قالوا: ليل أليل، وذيل ذائل، وشِعْر شاعر"، (التحرير والتنوير، 6/19) فالتوكيد الذي يساق النعت لأجله يضفي معاني تختلف باختلاف السياق الذي يذكر فيه النعت وهذا ما أكده الرازي في توجيه النعت الذي ورد في: المثال الثاني: وهو ما جاء في قوله تعالى: {لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار وعد الله لا يخلف الله الميعاد}" (الزمر: 20) فقال: "فإن قيل ما معنى قوله {مَّبْنِيَّةٌ}؟ قلنا لأن المنزل إذا بني على منزل آخر تحته كان الفوقاني أضعف بناء من التحتاني فقوله: {مَّبْنِيَّةٌ} معناه أنه وإن كان فوق غيره لكنه في القوة والشدة مساو للمنزل الأسفل، والحاصل أن المنزل الفوقاني والتحتاني حصل في كل واحد منهما فضيلة ومنقصة، أما الفوقاني ففضيلته العلو والارتفاع ونقصانه الرخاوة والسخافة، وأما التحتاني فبالضد منه، أما منازل الجنة فإنها تكون مستجمعة لكل الفضائل وهي عالية مرتفعة وتكون في غاية القوة والشدة، وقال حكماء الإسلام هذه الغرف المبنية بعضها فوق البعض" (التفسير الكبير، 26/ 263) فلم يكن النعت واردا من

غير حاجة او أنه لم يحقق غرضه الذي حدده اللغويون والنحاة والبلاغيون. (الإيضاح، 52/1؛ حاشية الخضري، 83/1)

الخاتمة

ليس من شيء يشفي النفس في ما يثار من جدل في التعبير القرآني مثل البحث والتقصي عن الحقيقة في كتب اللغة والنحو، وهذا البحث حوى في مسائله ثوابت مفادها أن القرن الكريم لم يكن قد خالف في تعبيره أي قاعدة نحوية أو أسلوب عرفته العربية، فلم يختلف استعماله للنعت عن قواعده المعروفة عند النحاة، بل هو يحذو حذوها وينحو نحوها، فما أثير من مشكل عن نعت المعرفة بالنكرة أو العكس تم توجيهه على وفق ما اشتهر عند العرب من تعاملهم مع المشتقات بحسب اختلافها فضلا عن الخلاف النحوي الذي يوجد لنا متسعا، ومثلها ماجاء من نعت المفرد بالجمع أو العكس، فالمصدرية التي يقع المفرد عليها هي التي تقرب حسن الجواز كون المصدر لايثنى ولا يجمع، وما سوغ ماظاهره نعت للمفرد بالجمع هو الخلاف في مايجوز في الجمع واسم الجنس الجمعي واسم الجمع، وبهذا لم يكن القرآن قد خلف تعبيره ثوابت نحونا، أما نعت المذكر بالمؤنث أو العكس، فإن في استعمال العرب للغتهم ما يساعد على ما قيل وسيقال، فكثيرة هي الصيغ التي لاتلتزم التأنيث إذا جيء بها نعتا لمذكر، ك (فعيل) إذا جيئت بمعنى: مفعول، نحو: قتيل وجريح، وفعول بمعنى فاعل، نحو صبور، وهو أمر لايستغربه العالم بأصول لغة العرب التي تفرض احترامها بكونها لغة التنزيل المبارك، وأما ماتوهمه بعضهم من مجيء للنعت مضافا إلى منعوته، فهو مألوف إذا أخذ على أنه من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه محله، أو أن ماورد منه في القرآن الكريم جاء مساوقا للجواز الذي قال به الكوفيون مستدلين بما لا يمكن رده من الشواهد، واعتراض بعضنا على مجيء النعت في كتاب الله وهو يوحي بأنه لم يحقق الغرض الذي سيق من أجله أو أنه ذكر وليس ثمة حاجة لذكره، يمكن رده بالتعرف على مالم يكن مشتهرا من الأغراض التي يؤتى بالنعت لأجلها ومن بينها التأكيد الذي يكثر جلب النعت لتحقيقة لاغير. والنتيجة الكبرى التي

تفسر أسلوب التعبير في القرآن الكريم تقول للمتعجل: اذهب واقرأ النحو كاملا فما تعترض عليه ألفه العرب وعلماء لغتهم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر

ابن السراج (657هـ)، في أصول النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.

ابن عطية الأندلسي (546هـ)، تفسير ابن عطية، تح: عبدالسلام عبد الشافي محمد، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

ابن القيم (751هـ)، التفسير القيم، جمع وترتيب محمد أويس الندوي، مكتبة المشكاة الإسلامية.

ابن مالك (672هـ)، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مأمون للتراث، ط1. 1982م.

ابن هشام (761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت. د.ت.

ابن هشام، شرح شذور الذهب، الطلائع للنشر، القاهرة، 2004م.

ابن هشام، مغني اللبيب، الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2005 م.

ابن يعيش (643هـ)، شرح المفصل، الكتب العلمية، بيروت، 1988م.

أبو البركات الأنباري (577هـ)، أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، الجيل، بيروت، ط1، 1993م.

أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، الفكر، بيروت.

أبو البقاء العكبري (616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، عيسى بابي الحلبي.

أبو الثناء محمود الألوسي (1270هـ)، تفسير الألوسي، إحياء التراث العربي، د.ت.

أبوحيان الأندلسي، (745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

أبوحيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبدالموجودوجماعة، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.

أبو علي الطبرسي (1320هـ)، تفسير الطبرسي، الأعلمي للمطبوعات، بيروت.د.ت.

الأشموني (900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سالم، المكتبة الوقفية، القاهرة، د.ت.

الأعشى، ديوان الأعشى، طبعة آذلف هلزهوسن، 1927م.

البيضاوي (691هـ)، تفسير البيضاوي، إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، د، ت.

الخطيب القزويني (739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: بهيج غزاوي، إحياء العلوم، 1988م.
الرضي الاستراباذي (686هـ)، شرح الشافية، الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تح: يحيى بشير المصري، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ط1، 1996.
الزجاج (311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م.
الزركشي (794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، التراث، القاهرة، د.ت.
الزمخشري (538هـ)، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1988م.
الزمخشري، المفصل في النحو، تح: علي بوملحم، الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
السمرقندي (375هـ)، تفسير السمرقندي، تح: علي محمد معوض وجماعة، الكتب العلمية، ط1، 1993م.
سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، (180هـ) الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
السيرافي (368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006م.
السيوطي (911هـ)، همع الهوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، القاهرة، د.ت.
شمس الدين الجزري (833هـ)، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، الكتب العلمية، د.ت.
الشوكاني (1250هـ)، فتح القدير، محمد تح: عبد الرحمن عميرة، الوفاء، صنعاء، 1994م.
الطاهر بن عاشور، (1250هـ) التحرير والتنوير، التونسية للنشر، 1984.
العيني، شرح الشواهد، المكتبة الوقفية، القاهرة، د.ت.
الفخر الرازي، (606هـ)، التفسير الكبير الفكر، بيروت، ط1، 1983م.
الفراء (207هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م.
القرطبي (671هـ)، تفسير القرطبي، تح: عبدالله التركي، الرسالة، بيروت، ط1، 2006م.
المبرد (285هـ)، المقتضب، تح: إميل يعقوب، الكتب العلمية، ط1، 1990م.
محمد حسين الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الفكر، بيروت، د،ت.
محمد بن علي الصبان (1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تح: طه عبد الرؤوف السعد، المكتبة الوقفية، القاهرة. د.ت.
مرتضى الزبيدي (1250هـ)، تاج العروس، تح: علي شيري، الفكر، بيروت، 1994م.

مكي بن أبي طالب (437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1995م.

النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.

الهروي، محمدبن علي، (433هـ)، إسفار الفصيح، تح: أحمدسعيد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1999م.

الهروي، محمد بن علي، شرح شواهد الإيضاح، تح: عبد الله بن بري، مجمع اللغة العربية، 1985م.

النيساري، الوافية نظم الشافية، تح: حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1995م.